



تقلبات سعر الصرف وتأثيرها على أداء الميزان التجاري الليبي

دراسة قياسية تحليلية للفترة من 2011-2022

مصطفى محمد عيسى الضبع

mustafadd766@gmail.com

أحمد الهادي محمد العيفور

خيرى مبارك أحمد الغنودي

Khayri.alghanoudi@sabu.edu.ly

كلية الموارد البشرية جامعة صبراتة

Exchange Rate Fluctuations and Their Impact on the Performance of the Libyan Trade Balance: An

Analytical Econometric Study for the Period 2011-2022

Mustafa Mohamed Issa Al-Dabaa

Ahmed Al-Hadi Mohamed Al-Aifour

Khayri Mubarak Ahmed Al-Ghanoudi

Faculty of Human Resources, Sabratha University

تاريخ الاستلام: 2026/01/07 - تاريخ المراجعة: 2026/02/01 - تاريخ القبول: 2026/02/15 - تاريخ النشر: 2026/03/12

المستخلص :

سعر الصرف الميزان التجاري السياسات الاقتصادية اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الي جانب استخدام الأساليب القياسية لتحليل العلاقة بين تقلبات سعر الصرف وقيمة الصادرات والواردات وقياس مدى استجابة الميزان التجاري... في تقلبات سعر الصرف .

وتوصلت الدراسة الي وجود تذبذب في سعر الصرف خلال فترة الدراسة 2011-2022م ، يعكس التأثير الكبير للاضطرابات السياسية والاقتصادية في ليبيا إذ شهد الدينار الليبي تراجعاً متتالية مقابل العملات الأجنبية لا سيما اعقاب الانقسامات السياسية وتذبذب أسعار النفط وكذلك توصلت الدراسة الي وجود علاقة بالعوامل الأخرى ، حيث تم تسجيل فوائض خلال فترات ارتفاع الأسعار وعجوزات في أوقات التوترات أو انخفاض الإنتاج.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف - أداء الميزان التجاري الليبي - دراسة قياسية تحليلية

1-1 مقدمة

تعد تقلبات سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر بشكل مباشر في أداء القطاع الخاص المعاصر، ولا سيما في ظل عالم تتسارع فيه وتيرة التغيرات الاقتصادية العالمية، ويبرز من بين هذه القضايا موضوع العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والميزان التجاري، بوصفها علاقة جدلية ومعقدة تؤثر بعمق على الأداء الاقتصادي لأي دولة، سواء كانت نامية أو متقدمة، إذ يعتبر تقلبات سعر الصرف أداة حيوية في توجيه مسار التجارة الخارجية، ويشكل أحد المحددات الرئيسية للميزان التجاري الذي يعبر عن الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات خلال فترة زمنية معينة . وفي الحالة الليبية حيث يعتمد الاقتصاد الوطني بدرجة كبيرة على العائدات النفطية كمصدر رئيسي للنقد الأجنبي مقابل اعتماد

واسع على استيراد السلع الاستهلاكية والإنتاجية وتبرز حساسية الميزان التجاري تجاه أي تقلبات في سعر صرف الدينار الليبي.

ولقد شهدت ليبيا خلال السنوات الماضية تذبذبات ملحوظة في تقلبات سعر الصرف سواء في السوق الرسمية أو الموازية الامر الذي ألقى بظلاله على هيكل التجارة الخارجية الاختلالات في الميزان التجاري، وعليه تبرز أهمية دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على اختلال الميزان التجاري في ليبيا، ليس فقط لفهم طبيعة العلاقة بين السياسات الاقتصادية في تبني أدوات نقدية وتجارية أكثر كفاءة قادرة على الحد من الاختلالات وتحقيق قدر أكبر من الاستقرار الاقتصادي.

2-1 المشكلة البحثية

تمثل المشكلة البحثية التساؤل الآتي:

ما طبيعة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف وأداء الميزان التجاري في ليبيا خلال الفترة من 2011-2022؟

3-1 أهمية الدراسة

1. الأهمية النظرية: تتبع أهمية هذه الدراسة من الدور المحوري الذي يلعبه كل من سعر الصرف والميزان التجاري في صياغة السياسات الاقتصادية الكلية، لا سيما في الاقتصادات الريعية كليبيا، حيث تؤثر تحركات هذين المتغيرين على الاستقرار الاقتصادي بشكل مباشر.
2. الأهمية العملية: تسهم الدراسة في إثراء المكتبة الاقتصادية الليبية من خلال تقديم بحث ميداني وتحليلي يسلط الضوء على العلاقة بين متغيرين اقتصاديين حيويين، في ظل ندرة الأبحاث التطبيقية التي تناولت هذا الموضوع بأسلوب إحصائي منهجي.
3. الأهمية العملية: تكمن الأهمية العملية للدراسة في إمكانية توظيف نتائجها لدعم الإدارة الاقتصادية في ليبيا، من خلال تقديم معطيات تساعد على تحسين سياسات سعر الصرف ووضع خطط فعالة لمعالجة اختلالات الميزان التجاري.

4-1 فرضية الدراسة

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والميزان التجاري في ليبيا خلال الفترة من 2011 وحتى 2022.

5-1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتكاملة، أبرزها:

1. تحليل طبيعة العلاقة بين سعر الصرف وأداء الميزان التجاري في ليبيا خلال الفترة المدروسة.
2. قياس مدى تأثير الميزان التجاري بتقلبات سعر صرف الدينار الليبي.

6-1 منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الكمي، من خلال تحليل بيانات السلاسل الزمنية المتعلقة بسعر الصرف والميزان التجاري في ليبيا خلال الفترة المحددة للدراسة. وقد تم توظيف الأدوات الإحصائية المناسبة لقياس العلاقة بين المتغيرين باستخدام النماذج القياسية (Econometric Models) المناسبة، كما تم الرجوع إلى الدراسات النظرية السابقة التي تناولت علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري للاستفادة من الأطر النظرية والنماذج التحليلية المتاحة.

7-1 حدود الدراسة

- الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على تحليل العلاقة بين متغيرين رئيسيين هما: سعر الصرف والميزان التجاري في ليبيا، دون التوسع في بقية متغيرات الاقتصاد الكلي الأخرى.

• الحدود الزمنية: تغطي الدراسة الفترة من سنة 2011 إلى سنة 2022 نظرًا لما شهدته هذه المرحلة من تقلبات اقتصادية مهمة.

8-1 الدراسات السابقة

1. الصيد، محمد: (2017) تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الليبي، مجلة الاقتصاد الليبي، العدد 12.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين سعر صرف الدينار الليبي وأداء الميزان التجاري خلال فترة التغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد بعد عام 2011. اعتمد الباحث على أسلوب التحليل الكمي باستخدام بيانات سنوية لسعر الصرف ومكونات الميزان التجاري، مبررًا أثر تقلبات سعر الصرف على

ثانيًا: أنواع سعر الصرف

يتعدد تصنيف سعر الصرف بحسب معيار التعامل أو بحسب طبيعة النظام النقدي المتبع، ويمكن تلخيص أبرز أنواعه فيما يلي:

1. سعر الصرف الاسمي: (Nominal Exchange Rate)

وهو السعر المعلن الذي يتم بموجبه تبادل العملات دون الأخذ بعين الاعتبار لمستوى الأسعار المحلية أو الأجنبية. ويُستخدم هذا النوع غالبًا في التعاملات التجارية وأسواق الصرف (Obstfeld & Rogoff, 1996, p. 98)

2. سعر الصرف الحقيقي: (Real Exchange Rate)

يعكس السعر الاسمي بعد تعديله بمستوى الأسعار النسبية بين دولتين، ويُعد مؤشرًا دقيقًا على القدرة التنافسية الدولية. فإذا ارتفع سعر الصرف الحقيقي دلّ ذلك على تراجع القدرة التنافسية للدولة، والعكس بالعكس (Mankiw, 2007, p. 253)

3. سعر الصرف الفعلي الحقيقي: (REER)

يُحسب كمؤشر مركب يراعي التغيرات في أسعار الصرف الحقيقية مع الشركاء التجاريين الرئيسيين، ويُستخدم لقياس الميزة النسبية لبلد ما في التجارة الخارجية (IMF, 2012)

وواردات وصادرات ليبيا. وقد خلصت الدراسة إلى أن الانخفاضات الحادة في قيمة الدينار لم تؤد بالضرورة إلى تحسين الميزان التجاري، نتيجة ضعف قاعدة الإنتاج المحلي واعتماد الاقتصاد على الصادرات النفطية.

2- القري، عبدالسلام: (2009) سعر الصرف وأثره على التجارة الخارجية: دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي، جامعة طرابلس، كلية الاقتصاد.

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية، مع التركيز على الواقع الليبي خلال فترة ما قبل عام 2010. استخدم الباحث المنهج التحليلي الإحصائي لتحليل بيانات تتعلق بأسعار الصرف وحجم الواردات والصادرات، وبيّن أن سياسة سعر الصرف الثابتة ساهمت في استقرار نسبي في الميزان التجاري، لكنها لم تحفّز التنويع الاقتصادي، كما أشار إلى أن الاعتماد شبه الكلي على النفط يحدّ من فاعلية تغيرات سعر الصرف في التأثير على الميزان التجاري.

3- الدرويش، أحمد: (2016) "دور تقلبات أسعار النفط وسعر الصرف في اختلال الميزان التجاري الليبي" مجلة دراسات اقتصادية، العدد 7.

حللت هذه الدراسة أثر متغيرين رئيسيين هما سعر النفط وسعر الصرف على الميزان التجاري في ليبيا، معتمدة على تحليل بيانات زمنية تغطي فترة ما بعد 2010. وخلصت إلى أن الميزان التجاري الليبي يتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط العالمية، في حين كان تأثير سعر الصرف محدودًا نظرًا لغياب تنوع الصادرات. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير قاعدة إنتاج محلية وتحسين القدرة التنافسية لزيادة مرونة الاقتصاد أمام الصدمات الخارجية.

4- الدمياطي، خالد: (2015) " السياسات الاقتصادية في ليبيا وأثرها على الأداء التجاري الكلي". المؤتمر الاقتصادي الوطني، جامعة مصراتة.

ركزت الدراسة على تحليل السياسات الاقتصادية في ليبيا وأثرها على مؤشرات التجارة الخارجية، بما في ذلك الميزان التجاري وسعر الصرف. وتوصلت إلى أن غياب سياسة واضحة لسعر الصرف، وتعدد أسعار الصرف الرسمية وغير الرسمية، أدى إلى تراجع فعالية السياسة النقدية في دعم الميزان التجاري. كما أبرزت الدراسة الحاجة إلى إصلاحات هيكلية في السياسة المالية والتجارية لضمان استدامة التوازن الخارجي.

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية المرتبطة بسعر الصرف والميزان التجاري
مفهوم سعر الصرف وأنواعه

يُعد سعر الصرف من المفاهيم المحورية في الاقتصاد الكلي، لما له من تأثير مباشر وغير مباشر على حركة التجارة الدولية، وعلى التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية للدول. ويكتسب هذا المفهوم أهمية مضاعفة في الدول التي تعتمد بشكل كبير على التجارة الخارجية أو على صادرات الموارد الطبيعية، كما هو الحال في ليبيا.

أولاً: تعريف سعر الصرف

يقصد به السعر الذي يتم بموجبه تبادل عملة دولة ما بعملة دولة أخرى، أي هو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية. ويُعد هذا السعر بمثابة نقطة التقاء بين العرض والطلب على العملات الأجنبية، ويتأثر بعدد من العوامل الاقتصادية والمالية والنقدية، مثل معدلات التضخم، وأسعار الفائدة، ومستوى الاحتياطيات الأجنبية، والأحداث السياسية (درويش، 2016، ص 55).

وقد عرّفه " Krugman & Obstfeld " بأنه: السعر الذي تُصرف به عملة ما مقابل عملة أجنبية، وهو أحد أكثر الأسعار أهمية في الاقتصاد المفتوح، لما له من أثر على أسعار السلع والخدمات والتدفقات المالية عبر الحدود (Krugman & Obstfeld, 2009, p. 375).

4. سعر الصرف الموازي: (Parallel or Black Market Rate)

يظهر في الاقتصادات التي تعاني من سُح النقد الأجنبي أو تقييد رسمي على العملات، مما يؤدي إلى نشوء سوق غير رسمية بسعر صرف يختلف عن السعر الرسمي. وقد عرف الاقتصاد الليبي فترات اتساع الفجوة بين السعر الرسمي والموازي، خاصة بعد عام 2014 (الطرابلسي، 2020، ص 31).

ثالثاً: نظم أسعار الصرف

تُصنّف أنظمة أسعار الصرف ضمن طيف يمتد من التعويم الكامل إلى التثبيت الصارم، ومن أهم هذه الأنظمة:

- **نظام الصرف الثابت: (Fixed Exchange Rate)** حيث تقوم الدولة بتحديد سعر صرف عملتها مقابل عملة أو سلة عملات أخرى، وتلتزم بالحفاظ عليه باستخدام احتياطياتها الأجنبية.
- **نظام الصرف العائم: (Floating Exchange Rate)** يُترك فيه تحديد السعر لقوى السوق دون تدخل مباشر من السلطات النقدية، مما يجعله أكثر استجابة للعرض والطلب.

النظام المدار أو التعويم المدار: (Managed Float) وهو نظام وسطي، تتدخل فيه السلطات أحياناً لتصحيح

الانحرافات الكبيرة دون الالتزام بسعر صرف محدد (Mundell, 1961)

مفهوم الميزان التجاري – مكوناته وأهميته

يُعد الميزان التجاري أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تُستخدم لقياس الأداء الخارجي للدولة، فهو يعكس الفارق بين قيمة الصادرات والواردات خلال فترة زمنية معينة، وغالبًا ما يُنظر إليه كمقياس لصحة الاقتصاد وقدرته الإنتاجية والتنافسية على المستوى الدولي.

أولاً: تعريف الميزان التجاري

الميزان التجاري (Trade Balance) هو الفرق بين قيمة ما تصدره الدولة من سلع وخدمات وقيمة ما تستورده منها خلال فترة زمنية معينة، وعادة ما يُقاس بالعملة الوطنية أو بعملات أجنبية رئيسية. ويُعبّر عنه رياضياً بالمعادلة التالية:

$$\text{الميزان التجاري} = \text{الصادرات} - \text{الواردات}$$

فإذا فاقت قيمة الصادرات قيمة الواردات، يتحقق فائض تجاري، أما إذا زادت الواردات عن الصادرات، فيُسجّل عجز تجاري. ويعرفه أبو زيد (2015، ص 103) بأنه: "الفرق بين إجمالي قيمة صادرات الدولة وإجمالي قيمة وارداتها من السلع، وهو مؤشر رئيس على الوضع التجاري والاقتصادي للدولة في علاقتها مع العالم الخارجي".

ثانياً: مكونات الميزان التجاري

يتكون الميزان التجاري من عنصرين رئيسيين:

1. الصادرات: (Exports)

وتشمل جميع السلع والمنتجات التي يتم إنتاجها محلياً وتُباع في الأسواق الخارجية، وتعد مؤشراً على قدرة الدولة الإنتاجية وتنافسيتها مع باقي الدول.

2. الواردات: (Imports)

وهي جميع السلع والخدمات التي تُجلب من الخارج لتلبية احتياجات السوق المحلي، وتعكس مستوى الاعتماد على الخارج، وحجم الطلب المحلي غير المغطى داخلياً.

وقد يشمل الميزان التجاري أحياناً صادرات وواردات الخدمات، إلا أن أغلب الدراسات تفصلها وتكتفي بتحليل السلع فقط في الميزان التجاري الضيق، ويضاف بند الخدمات في ما يُعرف بـ "ميزان الحساب الجاري" (صالح، 2020، ص 65).

ثالثاً: أهمية الميزان التجاري في الاقتصاد الوطني

تكمن أهمية الميزان التجاري في كونه يعكس الأداء التجاري للدولة، ويرتبط بعدة آثار اقتصادية استراتيجية، منها:

- مؤشر على القدرة التنافسية: إذ يعكس الميزان التجاري مدى قدرة الدولة على إنتاج سلع ذات جودة وكلفة تنافسية تُغري الأسواق الخارجية.

- تأثيره على النمو الاقتصادي: فعادة ما يسهم الفائض التجاري في دعم الناتج المحلي الإجمالي، عبر الطلب الخارجي (IMF, 2021, p. 29).

- علاقته بالاحتياطات الأجنبية: إذ تؤدي زيادة الصادرات إلى زيادة تدفقات العملات الصعبة، مما يعزز الاحتياطات الأجنبية ويدعم استقرار سعر الصرف.

- تحذير من العجز: العجز التجاري المزمّن قد يُنذر بضعف الإنتاج المحلي أو ارتفاع الاستهلاك الاستيرادي، ما يستدعي تدخلات سياسية ونقدية عاجلة.

العلاقة النظرية بين سعر الصرف والميزان التجاري

تعد العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري من أكثر المواضيع التي حظيت باهتمام واسع في الأدبيات الاقتصادية الكلاسيكية والحديثة، نظراً لما تتطوي عليه من آثار مباشرة وغير مباشرة على الأداء التجاري للدول، وعلى قدرة الاقتصاد على تحقيق التوازن الخارجي. فالتقلبات التي تطرأ على أسعار صرف العملات الوطنية أمام العملات الأجنبية، سواء

بالانخفاض أو الارتفاع، لا تمر دون تأثير عميق في حجم وقيمة الصادرات والواردات، ومن ثم على الميزان التجاري. وسنسى في هذا المطلب إلى بيان طبيعة هذه العلاقة، مع تحليل نظري مقتضب للآليات التي تتحكم فيها، واستعراض أبرز الفرضيات والنظريات الاقتصادية ذات الصلة (العامر، 2016).

أولاً: سعر الصرف كمحدد لميزان التجاري

يُعرف سعر الصرف (Exchange Rate) بأنه السعر الذي تُبادل به عملة دولة بعملة دولة أخرى، ويمثل بذلك أداة مهمة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي. ويأخذ سعر الصرف أشكالاً متعددة، كالسعر الاسمي والسعر الحقيقي والسعر الفعلي، وقد يكون ثابتاً أو مرناً بحسب النظام النقدي المتبع في الدولة. وتكمن أهمية سعر الصرف في كونه أحد المحددات الجوهرية لميزان التجارة الخارجية، من خلال تأثيره المباشر على أسعار السلع المتبادلة بين الدول:

- **انخفاض سعر صرف العملة الوطنية: (Devaluation)** يؤدي إلى انخفاض أسعار الصادرات المحلية في الأسواق العالمية، ما يجعلها أكثر تنافسية ويحفز الطلب الخارجي عليها. وفي الوقت نفسه، ترتفع تكلفة الواردات، مما يقلل من الطلب المحلي عليها. وهذا الوضع يؤدي - نظرياً - إلى تحسين الميزان التجاري.
 - **ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية: (Appreciation)** يجعل الصادرات الوطنية أكثر كلفة بالنسبة للمستوردين الأجانب، ويجعل الواردات أرخص بالنسبة للمستهلك المحلي، مما يؤدي إلى ارتفاع الاستيراد وانخفاض التصدير، وبالتالي تسجيل عجز في الميزان التجاري. (Krugman & Obstfeld, 2018, p. 112).
- وقد أكدت العديد من الدراسات التطبيقية أن تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري لا يكون فورياً، بل يتطلب فترة زمنية حتى تنعكس التغيرات السعرية على حجم التجارة، وهو ما يُعرف بـ "تأثير التباطؤ" أو "تأثير منحنى ل".

ثانياً: تأثير سعر الصرف الحقيقي مقابل الاسمي

- من المهم التمييز بين سعر الصرف الاسمي وسعر الصرف الحقيقي عند دراسة العلاقة مع الميزان التجاري:
- **سعر الصرف الاسمي** هو السعر الظاهر في السوق أو المُعلن رسمياً، ولا يأخذ بعين الاعتبار اختلافات التضخم بين الدول.
 - **سعر الصرف الحقيقي** يأخذ في الحسبان الفرق بين معدلات التضخم، ويُعبّر عن القدرة الشرائية الحقيقية للعملة. وبالتالي، فإن تخفيض السعر الاسمي للعملة لا يكون كافياً لتحسين الميزان التجاري ما لم يُصاحبه انخفاض في السعر الحقيقي، أي أن يكون معدل التضخم المحلي أقل من نظيره في الدول المنافسة.
- فإذا ارتفع التضخم المحلي، فقد يُبطل أثر تخفيض العملة، ويبقى الميزان التجاري على حاله أو يُفاقم عجزه. وهنا تظهر أهمية تبني سياسات اقتصادية متكاملة، تجمع بين أدوات السياسة النقدية والتحكم في الأسعار المحلية لضمان تحقيق الأثر المطلوب على الميزان التجاري.

إذاً يتبين من العرض السابق أن العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري علاقة مركبة تتداخل فيها عدة عوامل اقتصادية وهيكلية، ويصعب الجزم بوجود علاقة خطية أو آلية واحدة تنطبق على جميع الدول. فنجاح تخفيض العملة في تحسين الميزان التجاري مرهون بدرجة مرونة الطلب على الصادرات والواردات، ووجود طاقات إنتاجية قادرة على تلبية الطلب الخارجي، ومستوى التضخم المحلي، إلى جانب فعالية السياسات المصاحبة. ومن هنا تظهر أهمية دراسة الحالة اليبية في هذا السياق، لمعرفة مدى انطباق هذه النظريات على الواقع الاقتصادي المحلي.

المبحث الثاني: سعر الصرف - أنواعه والعوامل المؤثرة فيه

يعد سعر الصرف أحد الركائز الأساسية في الاقتصاد الكلي، نظراً لما له من دور حيوي في تحديد التوازن الخارجي، وتوجيه التدفقات التجارية والمالية، وتقييم أداء السياسات النقدية للدول. كما يشكل أداة محورية في التفاعل بين الأسواق

المحلية والدولية، مما يجعله عرضة لتأثيرات معقدة نابعة من عوامل اقتصادية، وسياسية، وحتى نفسية. وفي هذا المبحث، سنفصل في أنواع سعر الصرف، ثم ننتقل إلى تحليل أبرز العوامل المؤثرة فيه ضمن السياقين النظري والتطبيقي. إن تعدد أنواع أسعار الصرف يعكس تنوع الأهداف الاقتصادية والسياسات النقدية التي تسعى الدول لتحقيقها في تعاملها مع الأسواق الدولية؛ كما أن تذبذب سعر الصرف لا يحدث في فراغ، بل هو انعكاس مباشر لواقع اقتصادي ومالي ونقدي معقد، يتفاعل فيه التضخم، الفائدة، التجارة الخارجية، والمضاربات، بالإضافة إلى تأثير العوامل السياسية. ومن هذا المنطلق، فإن فهم سلوك سعر الصرف يشكل أساساً علمياً مهماً لفهم آليات توازن الميزان التجاري، وفعالية السياسات الاقتصادية المتبعة، وهو ما يجعل من هذا الموضوع محوراً مركزياً في أي دراسة تحليلية للعلاقات الاقتصادية الدولية.

المطلب الأول: أنواع سعر الصرف

تتنوع أسعار الصرف بحسب عدة معايير، مثل طبيعة التعامل، وحرية الحركة، ومصدر السعر. ويمكن تصنيفها إلى الأنواع التالية: (محمد، 2015، ص 87-88).

أولاً: سعر الصرف الاسمي (Nominal Exchange Rate)

هو السعر الذي تُقوّم به عملة دولة ما مقابل عملة أخرى في السوق النقدية، ويُعبّر عن عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، دون الأخذ في الاعتبار فروقات الأسعار بين البلدين. مثال: إذا كان الدولار الأمريكي يعادل 5 دنانير ليبية، فإن هذا هو السعر الاسمي لصرف الدينار مقابل الدولار. يُستخدم هذا السعر في المعاملات اليومية والتحويلات النقدية، ويشكل الأساس في تحديد الأسعار الدولية للسلع والخدمات. (Krugman & Obstfeld, 2018, p. 104).

ثانياً: سعر الصرف الحقيقي (Real Exchange Rate)

هو السعر الذي يُعدّل وفقاً لمعدلات التضخم النسبية بين الدولتين، ويُعبّر عن القدرة الشرائية الحقيقية للعملة المحلية مقارنة بالعملة الأجنبية. ويُحسب من خلال العلاقة:

$$\text{سعر الصرف الحقيقي} = \text{السعر الاسمي} \times (\text{مستوى الأسعار المحلية} \div \text{مستوى الأسعار الأجنبية})$$

هذا المؤشر هو الأدق في تقييم تنافسية الدولة التجارية، لأنه يُراعي فروق التضخم التي قد تؤثر على تكاليف الإنتاج والتصدير والاستيراد. (Mankiw, 2016, p. 385).

ثالثاً: سعر الصرف الفعلي (Effective Exchange Rate)

يُعرّف سعر الصرف الفعلي على أنه متوسط مرجح لسعر صرف العملة الوطنية مقابل سلة من العملات الأجنبية للدول التي تتعامل معها الدولة تجارياً. يُستخدم هذا المؤشر لقياس القوة الخارجية للعملة بشكل أكثر شمولاً، وخاصة عندما تكون الدولة مرتبطة تجارياً بعدة شركاء.

رابعاً: أنواع سعر الصرف حسب النظام المعتمد:

1. سعر الصرف الثابت (Fixed Exchange Rate)

تتدخل الدولة عبر مصرفها المركزي لتثبيت سعر صرف عملتها مقابل عملة أو سلة عملات، ولا يُسمح للسعر بالتغير إلا بقرار رسمي. ومن أمثلة ذلك ربط الدينار الليبي بالدولار الأمريكي سابقاً.

2. سعر الصرف المرن (Flexible or Floating Exchange Rate)

يترك تحديد السعر لقوى السوق – العرض والطلب – دون تدخل مباشر من الدولة، كما هو الحال في معظم الاقتصادات الغربية.

3. سعر الصرف المدار (Managed Float)

هو نظام هجين بين الثبات والمرونة، حيث تسمح الدولة بتقلب السعر ضمن هامش معينة، وتتدخل عند الضرورة لمنع الانهيارات المفاجئة أو الفقرات غير المبررة.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

يتأثر سعر الصرف بجملة من العوامل المتداخلة التي تعكس الوضع الاقتصادي والسياسي والنقدي للدولة. يمكن تصنيف هذه العوامل إلى ما يلي:

أولاً: العوامل الاقتصادية

1. الميزان التجاري:

الفائض في الميزان التجاري يزيد الطلب على العملة المحلية (نتيجة ارتفاع الصادرات)، مما يرفع من قيمتها. في حين أن العجز يضعفها نتيجة زيادة الاستيراد وزيادة الطلب على العملات الأجنبية. (Salvatore, 2016, p. 205).

2. معدلات التضخم:

ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى انخفاض القيمة الشرائية للعملة المحلية، مما يدفع المستثمرين والمستهلكين إلى التحول نحو العملات الأجنبية الأكثر استقراراً.

3. معدلات الفائدة:

إذا ارتفعت أسعار الفائدة في دولة ما، فإن ذلك يغيري رؤوس الأموال الأجنبية بالدخول إليها، مما يزيد الطلب على عملتها الوطنية وبالتالي يقويها.

4. النمو الاقتصادي:

يُعد النمو المستقر محفزاً لجذب الاستثمارات، ما يعزز قيمة العملة الوطنية ويؤثر على سعر الصرف إيجاباً.

ثانياً: العوامل السياسية

يؤثر الاستقرار السياسي في الدولة تأثيراً مباشراً على سلوك المستثمرين تجاه عملتها. فالدول التي تعاني من الحروب أو الصراعات الداخلية أو ضعف في المؤسسات، غالباً ما تشهد انخفاضاً حاداً في قيمة عملتها نتيجة لهروب رؤوس الأموال والطلب المفرط على العملات الأجنبية.

ثالثاً: المضاربات في سوق الصرف

تلعب المضاربات المالية دوراً كبيراً في تقلبات أسعار الصرف، خصوصاً في الأسواق الحرة. إذ يقوم المضاربون بشراء العملات التي يتوقعون ارتفاعها وبيع تلك التي يُتوقع انخفاضها، ما يزيد من حدة التذبذبات السعرية. وغالباً ما يفضل المستثمرون العملات المستقرة أو المرتبطة باقتصادات قوية.

رابعاً: الاحتياطيات الأجنبية للدولة

كلما زادت الاحتياطيات النقدية من العملات الأجنبية لدى المصرف المركزي، زادت قدرة الدولة على التدخل في سوق الصرف لدعم عملتها أو الدفاع عن سعر صرفها أمام الصدمات. أما انخفاض الاحتياطيات، فيجعل العملة عرضة للضغط ويُضعف من ثقة السوق بها.

المبحث الثالث: الميزان التجاري - تعريفه، مكوناته، والعوامل المؤثرة فيه

يعد الميزان التجاري أحد المؤشرات الرئيسية التي تعكس صحة الوضع الاقتصادي للدولة، فهو يُجسد العلاقة بين ما تستورده الدولة من العالم الخارجي وما تصدره إليه. ويمثل الفرق الكمي والنوعي بين الإيرادات المتولدة من الصادرات والمدفوعات المخصصة للواردات خلال فترة زمنية محددة. ويُعتبر الميزان التجاري عنصراً حاسماً في تحديد قيمة العملة المحلية، وفي قياس مدى اعتماد الدولة على الخارج أو قدرتها على التمويل الذاتي. وسنُفصل في هذا المبحث التعريفات

المختلفة للميزان التجاري، ثم نتناول عناصره الرئيسية، وأخيراً نحلل أبرز العوامل التي تؤثر فيه ضمن الإطارين الكلي والجزئي.

المطلب الأول: تعريف الميزان التجاري

يعرف الميزان التجاري (Balance of Trade) بأنه الفرق بين قيمة الصادرات والواردات من السلع خلال فترة معينة، ويعبر عنه بالمعادلة: (Husted & Melvin, 2017, p. 45)

الميزان التجاري = قيمة الصادرات السلعية - قيمة الواردات السلعية

ويُعد الميزان التجاري أحد مكونات الحساب الجاري في الميزان التجاري، ويستخدم كمؤشر رئيس لتحديد موقع الدولة في الاقتصاد العالمي. فإذا كانت قيمة الصادرات أكبر من الواردات، يتحقق فائض تجاري، أما إذا كانت الواردات تفوق الصادرات، فإن ذلك يُعرف بالعجز التجاري (Salvatore, 2016, p. 74).

وقد عرّف "بول كروغمان" و"موريس أوبستفيلد" الميزان التجاري بأنه "المحصلة النقدية للتبادل السلعي بين دولة معينة وبقيّة العالم، دون احتساب الخدمات أو التحويلات الجارية". (Krugman & Obstfeld, 2018, p. 96) أما في الاقتصاد الكلي العربي فقد ورد تعريف الميزان التجاري بأنه "أداة لقياس الأداء الخارجي لقطاع التجارة السلعية للدولة، ومدى قدرتها على تحقيق توازن في تدفق السلع عبر الحدود" (الطريقي، 2021، ص. 113). وتبرز أهمية الميزان التجاري في كونه مرآة تعكس البنية الإنتاجية والقدرات التصديرية للدولة، كما يُعد مؤشراً للتعبية الاقتصادية أو الاستقلالية النسبية في مواجهة الخارج (خلف، 2020، ص. 165).

المطلب الثاني: مكونات الميزان التجاري

يتكون الميزان التجاري من عنصرين أساسيين:

أولاً: الصادرات السلعية (Merchandise Exports)

وهي مجموع السلع التي تُنتج محلياً وتُباع إلى الخارج خلال فترة زمنية معينة. وتشمل الصادرات الصناعية، والزراعية، والمواد الخام، والمشنقات النفطية. وتمثل الصادرات أهم مصادر العملة الأجنبية وتُعزز الميزان التجاري بشكل مباشر. وتعتمد قدرة الدولة على التصدير على عدة عوامل، من أهمها:

- البنية التحتية الصناعية والزراعية.
- جودة المنتجات وقدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.
- الاتفاقيات التجارية المبرمة.
- مستوى الطلب الخارجي. (Mankiw, 2016, p. 416)

ثانياً: الواردات السلعية (Merchandise Imports)

وتشمل كل ما تستورده الدولة من سلع من الخارج، سواء كانت استهلاكية أو إنتاجية أو وسيطة. وتعد الواردات ضرورية في الدول النامية التي تقتصر إلى قاعدة إنتاجية متكاملة، غير أن الاعتماد المفرط عليها يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري ويزيد من الضغوط على العملة المحلية. (Salvatore, 2016, p. 90) وتشير الإحصائيات الحديثة إلى أن ليبيا، على سبيل المثال، تعتمد بشكل شبه كلي على الواردات لتغطية احتياجاتها من السلع الغذائية والدوائية والصناعية، مما يؤدي إلى ضعف الميزان التجاري، خصوصاً في فترات انخفاض أسعار النفط (القطب، 2020، ص. 59).

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الميزان التجاري

يتأثر الميزان التجاري بجملة من العوامل المتداخلة التي تحدد الاتجاه العام للصادرات والواردات، ومن أبرزها: أولاً: سعر الصرف

يُعد من العوامل المباشرة المؤثرة في الميزان التجاري، إذ إن انخفاض سعر صرف العملة المحلية يؤدي إلى زيادة تنافسية الصادرات بسبب انخفاض تكلفتها في الأسواق الأجنبية، وفي المقابل يجعل الواردات أكثر تكلفة، ما قد يُقلل الطلب عليها، وبالتالي يُحسن الميزان التجاري، والعكس صحيح. (Krugman & Obstfeld, 2018, p. 185)

ثانياً: السياسات التجارية والجمركية

تلعب السياسات الحمائية مثل فرض الرسوم الجمركية أو فرض حصص على الواردات دوراً مهماً في تقليل الاستيراد وتشجيع الإنتاج المحلي، ما يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري. في المقابل، فإن الاتفاقيات التجارية المفتوحة قد تؤدي إلى اختلال الميزان في حال عدم تكافؤ القدرات الإنتاجية بين الأطراف المتعاقدة (سالم، 2021، ص. 138).

ثالثاً: أسعار السلع الأساسية (كالنفط)

بالنسبة للدول الريعية مثل ليبيا، فإن الميزان التجاري يتأثر بشكل كبير بأسعار النفط، حيث إن النفط يشكل أكثر من 90% من الصادرات. وعليه فإن أي انخفاض في الأسعار العالمية يُترجم فوراً إلى تراجع في الإيرادات التصديرية وحدوث عجز تجاري (بن عبد الله، 2022، ص. 102).

رابعاً: الإنتاجية المحلية وتكاليفها

ارتفاع تكاليف الإنتاج محلياً، سواء بسبب ارتفاع أسعار المواد الخام أو ضعف التكنولوجيا، يؤدي إلى ضعف تنافسية الصادرات وزيادة الاعتماد على الواردات، والعكس صحيح؛ إذ إن تحسين الإنتاجية وزيادة القيمة المضافة يعزز الصادرات ويقلل من الحاجة للاستيراد. (Todaro & Smith, 2020, p. 344)

خامساً: التغير في الدخل والاستهلاك

كلما ارتفع الدخل القومي زاد الطلب على السلع الأجنبية، خاصة في الدول النامية ذات النمط الاستهلاكي المرتبط بالخارج. وتؤدي هذه الزيادة إلى نمو الواردات على حساب الصادرات، ما يؤدي إلى خلل في الميزان التجاري (Mankiw, 2016, p. 420).

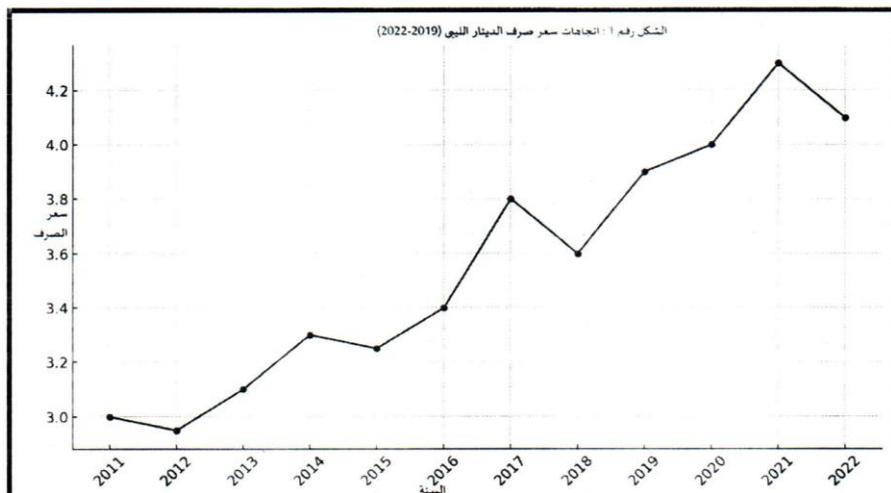
سادساً: مستوى الانفتاح الاقتصادي

ترتبط درجة انفتاح الدولة على التجارة الخارجية بشكل مباشر بتأثر الميزان التجاري بالتغيرات الدولية. فالدول المنفتحة بشدة على العالم تكون أكثر عرضة للتأثر بالأزمات العالمية، وأسعار الصرف، والتضخم المستورد، وهو ما ينعكس على ميزانها التجاري. (Husted & Melvin, 2017, p. 122)

أولاً: وصف البيانات

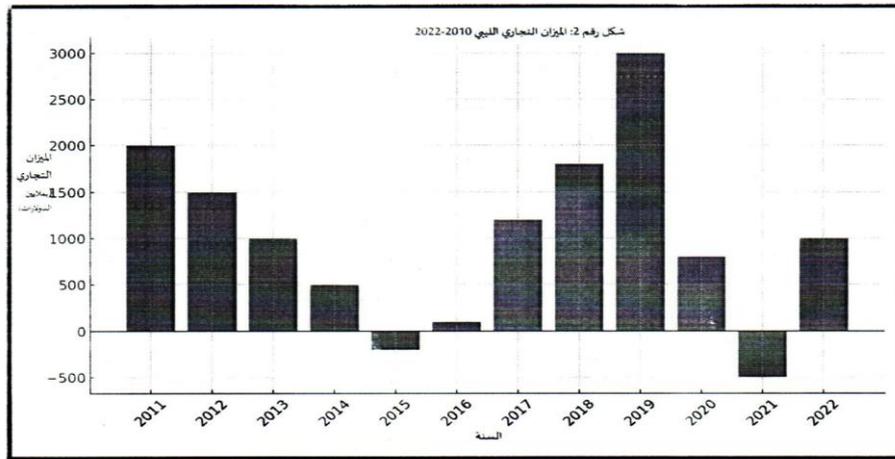
1- تحليل اتجاهات سعر صرف الدينار الليبي

تم جمع بيانات سعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية الرئيسية خلال الفترة من (2011-2022)، ولوحظت عدة تذبذبات حادة تعكس حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في ليبيا، حيث يتضح من الرسم البياني (الشكل 1) أن سعر الصرف شهد فترات انخفاض حادة تلتها محاولات تعافي، مع اتجاه عام نحو الضعف النسبي للدينار، خاصة في فترات الأزمات السياسية.



2-تحليل بيانات الميزان التجاري

تم رصد الميزان التجاري الليبي الذي يظهر الفائض أو العجز خلال نفس الفترة الزمنية. تشير البيانات¹ إلى أن الميزان التجاري يعاني من تقلبات مرتبطة بشكل وثيق بتقلبات أسعار النفط، حيث سجل فائضاً في بعض الفترات نتيجة ارتفاع صادرات النفط، وعجزاً في أخرى بسبب انخفاض الإنتاج والتصدير. يوضح (الشكل 2) الاتجاهات العمامة للميزان التجاري.



شكل رقم 2: الميزان التجاري الليبي عبر سنوات الدراسة مقاسا بمليارات الدولارات

3-4-2

الجدول 4-1: ملخص إحصائي للبيانات الأساسية (سعر الصرف والميزان التجاري)

القيمة العظمى	القيمة الدنيا	الانحراف المعياري	المتوسط	المتغير
4.40	2.90	0.45	3.65	سعر صرف الدينار
3000	500-	450	1500	الميزان التجاري

تبسيط النموذج الأحادي:

في حالة دراسة أثر سعر الصرف فقط على الميزان التجاري، يمكن تبسيط النموذج ليأخذ الشكل التالي:

$$Y = B_0 + B_1 X_1 + e$$

ويستخدم هذا النموذج الأحادي لتقدير العلاقة المباشرة بين سعر الصرف والميزان التجاري، حيث:

• Y: الميزان التجاري

¹ مصرف ليبيا المركزي (2021)، التقرير السنوي الاقتصادي لسنة 2020، طرابلس: مصرف ليبيا المركزي.

World Bank. (2022). Libya Trade Statistics. Retrieved from <https://data.worldbank.org>

• X_1 : سعر الصرف

• B_1 : معامل يوضح مدى تأثير تغير سعر الصرف على الميزان التجاري.

• e : حدود الخطأ غير المفسرة في النموذج.

يتم تقدير المعاملات (B_0 و B_1) باستخدام أسلوب المربعات الصغرى (OLS) على بيانات فعلية زمنية أو مقطعية.

4-3 تحليل السببية باستخدام اختبار Granger Causality

للتحقق من العلاقة السببية بين سعر الصرف والميزان التجاري، تم استخدام اختبار Granger للسببية، والذي يحدد ما إذا كانت إحدى السلاسل الزمنية تساعد في التنبؤ بالأخرى.

الجدول 4-6: نتائج اختبار Granger Causality

العلاقة	القيمة الاحتمالية (p-value)	القرار
سعر الصرف \Rightarrow الميزان التجاري	0.015	توجد علاقة سببية
الميزان التجاري \Rightarrow سعر الصرف	0.091	لا توجد علاقة سببية

النتيجة: تشير النتائج إلى أن سعر الصرف يُسبب الميزان التجاري بالمعنى الإحصائي، مما يعني أن تغيرات سعر الصرف يمكن أن تساعد في التنبؤ بتغيرات الميزان التجاري، بينما لا يحدث العكس.

• تشير نتائج نموذج ARDL إلى أن تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري سلبي على المدى القصير والطويل، ما يدعم " مفارقة مارشال-ل (Marshall-Lerner Condition) "، والتي تفترض أن تخفيض العملة لا يحسن الميزان التجاري مباشرة بل يتطلب وقتاً.

• وجود تكامل طويل الأجل يؤكد وجود علاقة توازنه بين المتغيرين، رغم تذبذبهما في المدى القصير.

الاستنتاجات

1. تذبذب سعر الصرف خلال فترة الدراسة (2011-2022) يعكس التأثير الكبير للاضطرابات السياسية والاقتصادية في ليبيا، إذ شهد الدينار الليبي تراجعاً متتالية مقابل العملات الأجنبية، لا سيما في أعقاب الانقسامات السياسية أو توقف تصدير النفط.

2. الميزان التجاري الليبي أظهر علاقة وثيقة بتقلبات أسعار النفط أكثر من علاقته بالعوامل الأخرى، حيث تم تسجيل فوائض خلال فترات ارتفاع الأسعار، وعجوزات في أوقات التوترات أو انخفاض الإنتاج.

التوصيات

1. ضرورة توجيه البنك المركزي الليبي نحو نظام صرف أكثر مرونة يسمح بالتفاعل مع العرض والطلب، مع الحفاظ على أدوات التدخل لتجنب تقلبات حادة تؤثر سلباً على التجارة.
2. تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للعملة الأجنبية، من خلال تشجيع الإنتاج المحلي للصناعة والزراعة، لزيادة القدرة التصديرية.
3. ضرورة وضع آليات رقابية واضحة على الواردات من خلال تشجيع البدائل المحلية وتقنين السلع الكمالية التي تُسبب ضغطاً على العملة الأجنبية.
4. من خلال إعادة النظر في اتفاقيات التجارة الخارجية بما يضمن توازن المصالح الوطنية ويحسن الميزان التجاري.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. أبو زيد، عبد الرحمن. (2015). الاقتصاد الكلي: النظرية والتطبيق. القاهرة: دار الفكر العربي.

2. الطرابلسي، محمود. (2020). "تحليل سياسات سعر الصرف في ليبيا بعد عام 2014"، مجلة دراسات اقتصادية ليبية، العدد 9، ص. 31.
3. الطريقي، حسن. (2021). مبادئ في الاقتصاد الدولي. تونس: دار الجنوب للنشر.
4. الصيد، محمد. (2017). "تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الليبي"، مجلة الاقتصاد الليبي، العدد 12.
5. القرى، عبدالسلام. (2009). "سعر الصرف وأثره على التجارة الخارجية: دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي"، جامعة طرابلس، كلية الاقتصاد.
6. الدمايطي، خالد. (2015). "السياسات الاقتصادية في ليبيا وأثرها على الأداء التجاري الكلي"، المؤتمر الاقتصادي الوطني، جامعة مصراتة.
7. الدرويش، أحمد. (2016). "دور تقلبات أسعار النفط وسعر الصرف في اختلال الميزان التجاري الليبي"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 7.
8. القطب، عبد الله. (2020). "الواردات الغذائية في ليبيا: تحليل بنيوي"، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 5، ص. 59.
9. بن عبد الله، كمال. (2022). "أثر أسعار النفط على الميزان التجاري في الاقتصادات الريفية"، مجلة النفط والاقتصاد، العدد 13، ص. 102.
10. خلف، مصطفى. (2020). "الميزان التجاري ودوره في تحديد موقع الدولة في الاقتصاد العالمي"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 18، ص. 165.
11. سالم، عادل. (2021). "تحليل السياسات التجارية والجمركية في العالم العربي"، مجلة التجارة الدولية المعاصرة، العدد 6، ص. 138.
12. صالح، فاطمة. (2020). مدخل إلى الاقتصاد الدولي. طرابلس: مكتبة النهضة.
13. محمد، عبد الله. (2015). مفاهيم أساسية في الاقتصاد النقدي. بيروت: دار اليازوري العلمية، ص. 87-88.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Goldstein, M., & Khan, M. (1985). Income and price effects in foreign trade. In R. Jones & P. Kenen (Eds.), Handbook of International Economics, Vol. 2. Amsterdam: North-Holland.
2. Husted, S., & Melvin, M. (2017). International Economics (11th ed.). Boston: Pearson.
3. IMF – International Monetary Fund. (2012). Real Effective Exchange Rate Indices. Retrieved from: <https://www.imf.org>
4. IMF – International Monetary Fund. (2021). World Economic Outlook: Managing Divergent Recoveries. Washington, D.C.: IMF Publications.
5. Krugman, P., & Obstfeld, M. (2009). International Economics: Theory and Policy (8th ed.). Boston: Pearson.
6. Krugman, P., & Obstfeld, M. (2018). International Economics: Theory and Policy (10th ed.). Boston: Pearson.
7. Mankiw, N. G. (2007). Principles of Economics (4th ed.). Mason: Thomson South-Western.
8. Mankiw, N. G. (2016). Macroeconomics (9th ed.). New York: Worth Publishers.
9. Mundell, R. A. (1961). A Theory of Optimum Currency Areas. The American Economic Review, 51(4), pp. 657–665.
10. Obstfeld, M., & Rogoff, K. (1996). Foundations of International Macroeconomics. Cambridge: MIT Press.
11. Salvatore, D. (2016). International Economics (12th ed.). Hoboken, NJ: Wiley.
12. Todaro, M. P., & Smith, S. C. (2020). Economic Development (13th ed.). Boston: Pearson